

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

عنوان المشروع
أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء في الجهات الحكومية السعودية

أسم الطالب
ماجد سعد بن سريع
الرقم الأكاديمي 221000800 – هوية رقم 1025542612

مشروع تخرج- 1
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د.
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول لعام 2026م

جدول المحتويات

3	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
4	1.1. المقدمة:.....
6	1.2. مشكلة الدراسة.....
6	1.2.1. فجوات على المستوى النظري.....
6	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي.....
7	1.3. أهمية الدراسة.....
7	1.3.1. على المستوى النظري:.....
7	1.3.2. على المستوى التطبيقي:.....
8	1.4. أسئلة الدراسة.....
8	1.5. أهداف الدراسة.....
8	1.6. فرضيات الدراسة.....
9	1.7. نموذج الدراسة.....
9	1.8. منهجية الدراسة.....
9	1.9. الدراسة الميدانية.....
10	1.10. مخطط المشروع المقترح.....
11	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....
12	2.1. المقدمة:.....
12	2.2. المتغير المستقل.....
13	2.3. المتغير التابع.....
13	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....
14	2.5. الخاتمة.....
14	قائمة المراجع.....

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

يشهد القطاع الحكومي في العقود الأخيرة تحولات جوهرية في أساليب الإدارة والتنظيم، مدفوعة بتزايد متطلبات التنمية، وتسارع التطورات الاقتصادية والتقنية، وارتفاع توقعات المجتمع تجاه جودة الخدمات العامة. وقد أصبحت كفاءة الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية معياراً أساسياً لقياس نجاح السياسات العامة ومدى فاعلية المؤسسات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولم يعد التركيز مقتصرًا على تنفيذ المهام الإدارية التقليدية، بل امتد ليشمل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز جودة المخرجات، وضمان الاستدامة في تقديم الخدمات.

وفي هذا السياق، برز مفهوم الحوكمة المؤسسية كأحد أهم المداخل الإدارية الحديثة التي تسعى إلى تطوير الأداء في القطاع العام. فالحوكمة المؤسسية تمثل إطاراً تنظيمياً يحدد آليات اتخاذ القرار، ويوضح الأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسة، ويعزز مبادئ الشفافية، والمساءلة، والعدالة، والرقابة الفعالة. كما تسهم الحوكمة في ضبط العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصلحة، وتحد من الممارسات الإدارية غير الرشيدة، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الأداء العام.

وقد أولت العديد من الدول اهتماماً متزايداً بتطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسساتها الحكومية باعتبارها أداة إصلاح إداري فعالة، تسهم في مكافحة الفساد، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، ورفع مستوى الثقة بين المواطن والمؤسسة الحكومية. كما أن تبني الحوكمة يعزز من قدرة الجهات الحكومية على التكيف مع المتغيرات البيئية، ويؤدي إلى تطوير بيئة عمل قائمة على المساءلة والالتزام بالمعايير المهنية.

ومن ناحية أخرى، تُعد كفاءة الأداء مفهوماً محورياً في الإدارة العامة، حيث يشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، مع المحافظة على جودة الخدمات المقدمة. وتتجلى كفاءة الأداء في سرعة إنجاز المعاملات، وفعالية الإجراءات، وجودة الخدمات، ومستوى رضا المستفيدين. وبالتالي، فإن تحسين الأداء المؤسسي لا يتحقق إلا من خلال تبني أنظمة إدارية متطورة، يأتي في مقدمتها نظام الحوكمة المؤسسية.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام النظري والعملي بمفهوم الحوكمة في القطاع الحكومي، إلا أن مدى تأثير تطبيقها الفعلي على كفاءة الأداء لا يزال محل نقاش ودراسة، خاصة في السياق المحلي. إذ تختلف مستويات التطبيق بين الجهات الحكومية، كما تتباين نتائج الأداء تبعاً لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة وآلياتها.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء في الجهات الحكومية، من خلال دراسة أبعاد الحوكمة ومدى انعكاسها على تحسين الأداء المؤسسي. وتسهم هذه الدراسة في تقديم فهم أعمق للعلاقة بين الحوكمة وكفاءة الأداء، بما يدعم جهود التطوير الإداري ويعزز من فعالية المؤسسات الحكومية في تحقيق أهدافها التنموية.

1.2. مشكلة الدراسة

على الرغم من تبني العديد من الجهات الحكومية لمبادئ الحوكمة المؤسسية ضمن خططها الاستراتيجية، إلا أن مستوى كفاءة الأداء يختلف من جهة إلى أخرى، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى فاعلية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي. ويلاحظ أن بعض الجهات تحقق مستويات عالية من الكفاءة والشفافية، في حين تعاني جهات أخرى من تحديات تنظيمية وإدارية تؤثر في جودة خدماتها وكفاءة استخدام مواردها.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

تتجلى الفجوة النظرية في محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين الحوكمة المؤسسية وكفاءة الأداء في القطاع الحكومي، خاصة في البيئة المحلية، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على القطاع الخاص أو تناولت الحوكمة بصورة عامة دون الربط الكافي بينها وبين مؤشرات الأداء المؤسسي. كما أن نتائج الدراسات السابقة جاءت متباينة فيما يتعلق بتأثير أبعاد الحوكمة المختلفة على الأداء.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

تتمثل الفجوة في تفاوت مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بين الجهات الحكومية، وغياب مؤشرات واضحة لقياس أثر الحوكمة على كفاءة الأداء بصورة دقيقة، إضافة إلى وجود تحديات تنظيمية قد تحد من فاعلية التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء في الجهات الحكومية السعودية؟

1.3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الحوكمة المؤسسية ودورها في تطوير الأداء داخل الجهات الحكومية، خاصة في ظل التوجهات الحديثة نحو تعزيز الكفاءة والشفافية في القطاع العام.

1.3.1. الأهمية على المستوى النظري:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من إسهامها في إثراء الأدبيات العلمية في مجال الإدارة العامة، لا سيما فيما يتعلق بموضوع الحوكمة المؤسسية وأثرها على كفاءة الأداء في القطاع الحكومي. فبالرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي بمفهوم الحوكمة، إلا أن العلاقة بين أبعاد الحوكمة المختلفة ومستوى الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحليل والبحث، خصوصاً في السياق المحلي. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري يربط بين مبادئ الحوكمة المؤسسية، مثل الشفافية والمساءلة والرقابة والعدالة، وبين مؤشرات كفاءة الأداء، مما يسهم في تطوير فهم أعمق لطبيعة هذه العلاقة. كما تسد الدراسة فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الإدارة العامة العربية، وتوفر أساساً علمياً يمكن البناء عليه في دراسات مستقبلية.

1.3.2. الأهمية على المستوى التطبيقي:

تتبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من قدرتها على تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها عملياً في تحسين أداء الجهات الحكومية. إذ إن تحليل أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء يتيح لصناع القرار والإدارات العليا التعرف على الجوانب التي تتطلب تعزيزاً أو تطويراً داخل مؤسساتهم. كما تساعد نتائج الدراسة في تقييم مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة، واقتراح آليات عملية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين نظم الرقابة الداخلية. ومن المتوقع أن تسهم التوصيات المستخلصة من الدراسة في دعم جهود الإصلاح الإداري، ورفع جودة الخدمات العامة، وتعزيز ثقة المستفيدين بالمؤسسات الحكومية، بما ينسجم مع التوجهات الحديثة نحو تطوير القطاع العام وتحقيق التميز المؤسسي.

1.4. أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس:

ما أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء في الجهات الحكومية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الجهات الحكومية؟
2. ما مستوى كفاءة الأداء في الجهات الحكومية؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المؤسسية وكفاءة الأداء؟
4. ما أثر أبعاد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الرقابة، العدالة) على كفاءة الأداء؟

1.5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء في الجهات الحكومية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في تحليل مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، وقياس مستوى كفاءة الأداء في الجهات الحكومية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وكفاءة الأداء، وتحديد مدى تأثير أبعاد الحوكمة المختلفة على تحسين الأداء المؤسسي، وصولاً إلى تقديم توصيات عملية تساهم في تعزيز كفاءة الأداء في الجهات الحكومية.

1.6. فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المؤسسية وكفاءة الأداء في الجهات الحكومية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية وكفاءة الأداء.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وكفاءة الأداء.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة وكفاءة الأداء.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة وكفاءة الأداء.

1.7. نموذج الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من:

- **المتغير المستقل:** الحوكمة المؤسسية
(الشفافية – المساءلة – الرقابة – العدالة)
- **المتغير التابع:** كفاءة الأداء
(جودة الخدمة – سرعة الإنجاز – كفاءة استخدام الموارد – رضا المستفيدين)
- نتيجة البحث المتوقعة:

من المتوقع أن تسفر الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وكفاءة الأداء في الجهات الحكومية، حيث يسهم الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة في تحسين جودة الخدمات، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز رضا المستفيدين. كما يُتوقع أن تُظهر النتائج أن الجهات التي تطبق الحوكمة بشكل فعال تحقق مستويات أداء أعلى مقارنة بغيرها.

1.8. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء في الجهات الحكومية. وسيتم جمع البيانات باستخدام استبانة تُوزع على عينة من الموظفين، ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة. كما تشمل الدراسة متغيراً مستقلاً يتمثل في الحوكمة المؤسسية، ومتغيراً تابعاً يتمثل في كفاءة الأداء المؤسسي.

1.9. الدراسة الميدانية

مكان التطبيق المقترح للدراسة:

سيتم تطبيق الدراسة ميدانيًا على إحدى الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية، مثل الوزارات أو الهيئات الحكومية، حيث سيتم اختيار عينة من الموظفين العاملين في هذه الجهات، بهدف قياس مستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية ومدى تأثيرها على كفاءة الأداء. ويُعد هذا الاختيار مناسبًا نظرًا لأهمية هذه الجهات في تقديم الخدمات العامة، وارتباط أدائها المباشر بمستوى رضا المستفيدين.

1.10. مخطط المشروع المقترح

المخطط المقترح للمشروع

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة

يُعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة، حيث يتناول عرضًا للإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الحوكمة المؤسسية وكفاءة الأداء في الجهات الحكومية. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح المفاهيم الأساسية للمتغيرات محل الدراسة، وتحليل العلاقة بينهما في ضوء الأدبيات الإدارية، مما يساهم في بناء أساس علمي يدعم الدراسة الحالية. كما يساعد استعراض الدراسات السابقة في تحديد الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، وربط نتائجها بالسياق العلمي العام.

2.2. المتغير المستقل: الحوكمة المؤسسية

تُعد الحوكمة المؤسسية من المفاهيم الحديثة في مجال الإدارة العامة، وتشير إلى مجموعة من الأنظمة والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم عمل المؤسسات، وضمان تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة في اتخاذ القرارات. كما تساهم الحوكمة في تعزيز كفاءة الإدارة من خلال تحديد المسؤوليات، وضبط العلاقات بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة، والحد من الممارسات الإدارية غير السليمة.

وتتكون الحوكمة المؤسسية من عدة أبعاد رئيسية، من أهمها الشفافية، والتي تعني وضوح المعلومات وإتاحتها لجميع الأطراف المعنية، والمساءلة التي تتعلق بمحاسبة المسؤولين عن أفعالهم وقراراتهم، إضافة إلى الرقابة التي تهدف إلى ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة، والعدالة التي تسعى إلى تحقيق المساواة في التعامل واتخاذ القرارات.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن تطبيق الحوكمة المؤسسية في الجهات الحكومية يساهم في تحسين جودة الإدارة، وتعزيز الثقة بين المؤسسة والمستفيدين، كما يساعد في رفع مستوى الكفاءة والحد من الهدر في الموارد.

2.3. المتغير التابع: كفاءة الأداء

تشير كفاءة الأداء إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها باستخدام الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة، مع المحافظة على جودة الخدمات المقدمة. وتُعد كفاءة الأداء من أهم المؤشرات التي تعكس نجاح المؤسسات الحكومية في أداء مهامها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وتتجلى كفاءة الأداء في عدة جوانب، من أبرزها جودة الخدمات المقدمة، وسرعة إنجاز المعاملات، وكفاءة استخدام الموارد، ومستوى رضا المستفيدين. كما أن تحسين كفاءة الأداء يتطلب تبني ممارسات إدارية حديثة تساهم في تطوير العمليات وتحقيق التميز المؤسسي.

وقد أظهرت الدراسات أن المؤسسات التي تعتمد على أنظمة إدارية فعالة، مثل الحوكمة المؤسسية، تتمتع بقدرة أكبر على تحسين أدائها، وتحقيق نتائج أفضل مقارنة بالمؤسسات التي تفتقر إلى هذه الأنظمة.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

تشير الأدبيات الإدارية إلى وجود علاقة وثيقة بين الحوكمة المؤسسية وكفاءة الأداء في المؤسسات، حيث تساهم الحوكمة في تعزيز الشفافية، مما يؤدي إلى وضوح الإجراءات وتحسين جودة القرارات الإدارية. كما أن تطبيق المساءلة يساهم في رفع مستوى الالتزام وتحسين الأداء الوظيفي، في حين تعمل الرقابة على تقليل الأخطاء والهدر في الموارد.

وتؤدي العدالة دوراً مهماً في تعزيز بيئة العمل وتحفيز الموظفين، مما ينعكس إيجاباً على مستوى الإنتاجية. وقد بينت الدراسات الحديثة أن المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة بشكل فعال تحقق مستويات أعلى من الأداء، وتتمتع بقدرة أكبر على تحقيق أهدافها بكفاءة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الحوكمة المؤسسية تمثل عاملاً رئيسياً في تحسين كفاءة الأداء، خاصة في القطاع الحكومي الذي يتطلب مستوى عالياً من التنظيم والشفافية لضمان تقديم خدمات متميزة.

2.5. الخاتمة

خلص هذا الفصل إلى أن الحوكمة المؤسسية تُعد من أهم الأدوات الإدارية التي تسهم في تحسين كفاءة الأداء في الجهات الحكومية، وذلك من خلال تعزيز الشفافية، والمساءلة، والرقابة والعدالة. كما أوضح الفصل وجود علاقة إيجابية بين تطبيق الحوكمة وكفاءة الأداء، مما يدعم توجه الدراسة الحالية نحو تحليل هذه العلاقة بشكل ميداني. ويُعد هذا الفصل أساسًا علميًا يمكن الاعتماد عليه في تفسير نتائج الدراسة والوصول إلى توصيات عملية تسهم في تطوير الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية.

قائمة المراجع

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023). الحوكمة العامة وتعزيز الأداء في القطاع العام. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- البنك الدولي. (2022). الحوكمة الرشيدة وتحسين كفاءة الإنفاق العام. واشنطن: البنك الدولي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). الحوكمة في القطاع العام: أطر وتطبيقات معاصرة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- أندروز، ر.، وبوين، ج. (2021). أثر الممارسات الإدارية على الأداء المؤسسي في القطاع العام. مجلة الإدارة العامة، 45(2)، 115-132.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023). الحوكمة العامة وتعزيز الأداء في القطاع العام.
- البنك الدولي. (2022). الحوكمة الرشيدة وتحسين كفاءة الإنفاق العام.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). الحوكمة في القطاع العام: أطر وتطبيقات معاصرة.
- أندروز، ر.، وبوين، ج. (2021). أثر الممارسات الإدارية على الأداء المؤسسي في القطاع العام.